

منتدى للمداولة حول مستقبل الحوكمة في كركوك

جامعة كركوك كلية التربية للعلوم الإنسانية

۱۸ نیسان ۲۰۱۷

ملاحظات للمشتركين

مقدمة

كركوك مدينة غنية بالنفط. و هذه المنطقة معروفة أيضا بالتنوع الإثني واللغوي والديني والثقافي. عاشت الجماعات الإثنية و الدينية (المكونات) في المدينة بسلام لعدة قرون. ومع ذلك، فإن هناك اليوم منافسة شديدة للسيطرة على كركوك من قبل جماعاتها الإثنية من جهة، والحكومة الإتحادية في بغداد و حكومة إقليم كوردستان من جهة أخرى. وعلى وجه الخصوص، ظلت مسألة كيفية إدارة المدينة غير مستقرة. هذا النزاع يشكل تهديدا للسلام في كركوك والاستقرار في البلد ككل.

والغرض من هذا المنتدى التداولي هو إتاحة الفرصة لك لمناقشة الخيارات المتعلقة بحكم كركوك في بيئة آمنة و بناءة. نريد أن نعرف رأيك و نأمل أن يساعد كتيب المعلومات هذا في توجيه مداولاتك. في نهاية مداولاتكم، نود أن نطلب منك ملء الإستبيان نفسه الذي ملئته سابقا.

الوضع في كركوك

الوضع في كركوك معقد، لذلك دعونا نبدأ ببعض المعلومات الواقعية.

المعلومات السكانية

إن مناقشة الإحصاءات السكانية في كركوك مسألة حساسة، خاصة في ظل غياب بيانات تعداد شاملة و رسمية. ومع ذلك، في عام ٢٠١١ قدرت الأمم المتحدة مجموع سكان كركوك إلى أكثر من ٩٠٠،٠٠٠ شخص. ¹

و أكثر تعقيدا من هذا هو تقدير حجم كل مجموعة إثنية (المكونات في كركوك). مع ذلك، فإن النتائج الانتخابية تعطينا بعض المؤشرات. و قد أجريت ثلاثة انتخابات لمجالس المحافظات (٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ و ٢٠٠٣) في العراق، ولكن كركوك، شاركت فقط في انتخابات ٢٠٠٥. في تلك الانتخابات، فاز الكورد ب ٢٦ مقعدا من أصل ٤١ (حوالي ٣٣٪ من المقاعد)، و فاز التركمان ب ٩ مقاعد (حوالي ٢٢٪)، وفاز العرب ب ٦ مقعدا (حوالي ١٥٪) (على الرغم من انخفاض نسبة إقبال عرب السنة على الإنتخابات).

نتائج انتخابات مجلس المحافظات في كركوك، كانون الثاني ٢٠٠٥

عدد المقاعد	عدد الأصوات	الأحزاب و الكيانات
77	747,4.4	كركوك المتآخية
٨	V٣.V9.1	جبهة تركمان العراق
٥	٤٣،٦٣٥	التجمع الجمهوري العراقي (العرب السنة)
\	۱۲٬٦٧٨	الإئتلاف الإسلامي التركماني
١	17.779	التجمع الوطني العراقي (العرب السنة)

¹ Inter-agency Information and Analysis Unit, Kirkuk Governorate Profile, http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/8E402B7CD21D076AC12576120034C81A-Full_Report.pdf , accessed 17 April 2017.

الناحية الإقتصادية

من الناحية النظرية، كركوك هي إحدى أغنى مدن العالم. حقول نفط كركوك هي ثاني أكبر حقول النفط في البلد، وتحتوي على ٢٠٪ من احتياطيات النفط المؤكدة في العراق. ومن المتوقع أن يصل إنتاج حقول كركوك إلى ذروتها بما يزيد قليلا عن ٥٠٠،٠٠٠ (نصف مليون) برميل يوميا في حوالي عام ٢٠٠٠ قبل أن يتراجع إلى أقل من ٢٠٠،٠٠٠ برميل يوميا في عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، وعلى الرغم من وجود كميات كبيرة من النفط، لم تشهد محافظة كركوك فائدة اقتصادية تذكر من نفطها وحقولها.

من الناحية المالية، ترتبط كركوك بعلاقات مؤسسية مع كل من بغداد وحكومة إقليم كردستان وتعتمد عليهما في دفع كل من موظفيها الحكوميين وإعادة بناء المدينة. تخصص الحكومة الفيدرالية مبالغ مالية ضمن مشروع تنمية الأقاليم لمحافظة كركوك و من ثم تقوم لجنة الإقتصاد و المالية في مجلس المحافظة بتوزيع المبالغ حسب النسبة السكانية على الأقضية و النواحي، وقد أوقفت الحكومة الفيدرالية مشروع تنمية الأقاليم منذ آب ٢٠١٤. ومن ناحية أخرى، أن حكومة إقليم كردستان قدمت الدعم المالي لتطوير مشاريع مختلفة. على سبيل المثال، وفقا لإحدى التقارير، من أصل ما مجموعه حوالي ١٣٩٠ مدرسة في محافظة كركوك، تم تمويل ٢٠٤ منها (حيث المناهج الدراسية والتعليم هي باللغة الكوردية بالكامل) من قبل حكومة إقليم كوردستان. وهذا يعني أن كلا من الحكومة الإتحادية و حكومة إقليم كردستان، بدلا من إدارة محافظة كركوك، هما أكثر تأثيرا عندما يتعلق الأمر بتعيين الموظفين الحكوميين. واجهت كركوك أزمة مالية بسبب إنخفاض أسعار النفط و إرتفاع الإنفاق العسكري العراقي للقتال ضد داعش. ومع ذلك، و تلبية لإحتياجاتها المالية، تعتمد إدارة محافظة كركوك حاليا على كل من بغداد وحكومة إقليم كوردستان.

الوضع القانوني

تغير عدد سكان كركوك بشكل كبير نتيجة لسياسات الأنظمة العراقية المختلفة، مما أدى بدوره إلى توترات بين المكونات الإثنية في كركوك. تهدف المادة ٥٨ من القانون الإداري الانتقالي لعام ٢٠٠٤ إلى معالجة هذا التوتر و تطبيع الوضع. ويحدد القانون عددا من الخطوات بما في ذلك عودة النازحين، و إستعادة ممتلكاتهم و منازلهم، وتعكيس التغييرات الحدودية.

وفي عام ٢٠٠٥، إعتمد الدستور العراقي الجديد في إستفتاء وصادق عليه الناس. و قد حلت المادة ١٤٠ محل المادة ٥٨ من القانون الإداري الانتقالي. تتضمن المادة ١٤٠ أحكاما للتعداد و الإستفتاء على الوضع الدستوري لكركوك. مع ذلك، قد يؤدي ذلك إلى إحدى الخيارات الثلاثة التالية.

الخيارات

هناك ثلاثة خيارات رئيسية للمستقبل الإداري لكركوك و التي هي مقبولة دستوريا:

- 1. محافظة تحت سلطة الحكومة الإتحادية
 - 2. أن تصبح إقليما مستقلا
 - 3. الإنضمام إلى إقليم كوردستان

الخيار الأول: محافظة تحت سلطة الحكومة الإتحادية

بموجب هذا الخيار، سيتم الإبقاء على الترتيبات القائمة لحكم كركوك (الخيار القائم على الوضع الراهن). أي أن المحافظة ستظل في نهاية المطاف تحت سيطرة بغداد. ومع ذلك، فإن مجلس محافظة كركوك سوف يتمتع بسلطات معينة، بما في ذلك القدرة على وضع السياسات و تمرير القوانين المحلية ، والموافقة على الخطط الأمنية المحلية، تبني رموز للمحافظة، وجمع الضرائب و الرسوم و الأجور. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالصلاحيات المشتركة بين الحكومة الاتحادية و إدارة المحافظة في حالة نشوب نزاع بينهما، ستظل الأولوية للقوانين التي يصدرها مجلس المحافظة.

الإيجابيات	السلبيات (أو الإيجابيات)
لا يلزم إنشاء مؤسسات حكومية جديدة (حكومة إقليم	ستظل كركوك تحت سيطرة الحكومة الاتحادية (نقطة
مثلا) و الإتفاق عليها.	سلبية للبعض و إيجابية للبعض الآخر).
لا يزال من حق كركوك الحصول على حصة عادلة	لن يكون لدى كركوك السيطرة الكاملة على جمع
من الإيرادات الوطنية.	الضرائب أو على السياسة النقدية والمالية بشكل عام.

الخيار الثاني: التحول إلى إقليم مستقل

وبموجب هذا الخيار، تتمتع كركوك بسلطات تنفيذية وتشريعية أكثر من كونها محافظة. وباعتبارها منطقة تتمتع بسلطات إقليم، فإنها سوف تتمتع بحقوق إقليم فيدرالى بدلا من مجرد اللامركزية. ويدرج دستور عام ٢٠٠٥ السلطات التي تتقاسمها الحكومات الاتحادية والإقليمية معا. وهي تشمل: إدارة الجمارك ومصادر الطاقة الكهربائية وتوزيعها والبيئة والتنمية العامة والتخطيط والصحة العامة والتعليم والموارد المائية الداخلية (المادة ١١٤، دستور العراق). في حالة حدوث أي نزاع، تعطى الأولوية لقانون الإقليم على القانون الاتحادي.

الإيجابيات	السلبيات
سيسمح لكركوك بممارسة سيطرة أكبر على شؤونها	ستكون هناك حاجة إلى مؤسسات جديدة قد يصعب
الداخلية.	تصميمها والموافقة عليها.
ومن شأنه أن يقلل من الرغبة في الانفصال.	ربما تؤدي بالمحافظات الأخرى للمطالبة بإقليم أيضا (نقطة سلبية للبعض و إيجابية للبعض الآخر).

الخيار الثالث: الانضمام إلى إقليم كردستان

وبموجب هذا الخيار، ستبقى كركوك محافظة، ولكنها ستصبح جزءا من إقليم كوردستان. وباعتبارها محافظة في هذا الإقليم، فإن مجلس محافظة كركوك سيكون له نفس الصلاحيات التي يتمتع بها اليوم تحت سلطة الحكومة الإتحادية. و في نهاية المطاف، سيكون تحت سلطة الإقليم (تماما كما هو مسؤول الآن أمام بغداد).

الإيجابيات	السلبيات
لا يلزم إنشاء مؤسسات حكومية جديدة والاتفاق	فإنه من شأنه أن يغير التوازن بين المركز و
عليها.	المحافظات الاخرى
من شأن ذلك أن يعالج المظالم التاريخية الذي وقع	سيصبح العرب والتوركمان أقليات داخل إقليم
على الكورد (نقطة سلبية للبعض و إيجابية للبعض	كردستان (نقطة سلبية للبعض و إيجابية للبعض
الآخر).	الآخر).